

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى مساهمي
 شركة غمن و الإمارات للاستثمار القابضة ش.م.ع
 ص.ب : ٢٢٠٥
 الرمز البريدي : ١١٢
 سلطنة عمان

تقرير عن تدقيق القوائم المالية

الرأي المتحقق

لقد دفقت القوائم المالية المنفصلة والموحدة لشركة غمن و الإمارات للاستثمار القابضة ش.م.ع ("الشركة الأم") و شركاتها التابعة (يشملها معاً "المجموعة") و التي تشمل قائمة المركز المالي المنفصلة و الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، و القوائم المنفصلة و الموحدة لكل من الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الآخر ، والتغيرات في حقوق الملكية و التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، والإيضاحات حول القوائم المالية و تشمل ملخصاً للبيانات المحاسبية الهامة.

في رأينا، بإثناء تأثير المسألة الموضحة في فقرة أساس الرأي المتحقق ، إن القوائم المالية المنفصلة و الموحدة المرفقة تمثل بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الشركة الأم و المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وأنها المالي و تتفقانها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ طبقاً لمعيير اعداد التقرير المالي الدولي(IFRSs).

أساس الرأي المتحقق

كما هو موضح في الإيضاح ١٤ ، تتضمن القوائم المالية المنفصلة على التزامات بقيمة ١٠٠,١٨,٠٠٠ ريال عماني فيما يتعلق بحصة الخسائر من إحدى شركاتها الفرعية المسماة الشركة العمانية الأوروبية للأغذية ش.م.ع. ، والمحاسبة بطريقة حقوق الملكية. الإدارة غير قادرة على تحديد الأساس المعقول للاعتراض بهذه الالتزامات بما يزيد عن إجمالي الاستثمار في الشركة التابعة في السنوات السابقة مما قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير الالتزامات. وبالتالي ، تحن غير قادر على التأكيد من ملاءمة المبلغ المذكور المعترض به في الالتزامات وبالتالي لا يمكننا تحديد ما إذا كان أي تعديل مطلوباً في القوائم المالية المنفصلة. لو تم تعديل هذا الالتزام في القوائم المالية ، سيكون الرصيد الأفتتاحي للأرباح المحتجزة و الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بزيادة بقيمة ٧٧٨,٠٠٠ ريال عماني و ٢٤٠,٠٠٠ ريال عماني على التوالي وانخفاض الالتزامات بقيمة ١٠٠,١٨,٠٠٠ ريال عماني.

قد يأدى التعديل ضيقاً لمعيير التدقيق الدولي، و بموجب ذلك المعيير فإن مسؤوليتنا مبنية بشكل أولى في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المنفصلة و الموحدة". إن مستقلون عن المجموعة ضيقاً لقواعد سلوك المحاسبين المبنيين الصادرة عن مجلس معيير السلوك الدولي، بالإضافة إلى المتطلبات السلوكية ذات الصلة بأعمال تدقيق القوائم المالية في سلطنة عمان، حيث استوفينا مسؤوليتنا السلوكية الأخرى طبقاً لتلك المتطلبات، و طبقاً لقواعد مجلس معيير السلوك الدولي. وفي اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية و ملائمة لتكون أساساً لرأينا المتحقق.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

مسألة أخرى

لقد تم تدقيق القوائم المالية للشركة والمجموعة للسنة المالية في ٢٠١٨ ديسمبر من قبل مدقق آخر أظاهى تقريره بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٩ وأبدى رأي غير مudit.

مسائل التدقيق الرئيسية

إن مسائل التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في رأينا المبني، كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة والمنفصلة للسنة المالية. تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة والمنفصلة ككل، وفي تكوين رأينا بشأنها، ونحن لا نقدم رأينا منفصلاً بشأن هذه الأمور.

لقد قررنا أن المسألة الموضحة أدناه هي مسألة التدقيق الرئيسية التي يتم إبلاغها ب فيما في تقريرنا:

رسالة التدقيق الرئيسية	كيفية تعامل تدقيقنا مع رسالة التدقيق الرئيسية	تقييم الاستثمارات غير المدرجة في الأوراق المالية
<p>في الرد على مسألة التدقيق الرئيسية المحددة، حصلنا على فيهم لعملية التقييم التي قام بها التقييم المستقل الذي كان مسؤولاً عن إجراء التقييم وإجراء استئناف ذات صلة من هذا الشخص من أجل تقييم كفاءته وقدرته وموضوعيته المعترف بها كعامل مهم تؤثر على موضوعية التقييم. علاوة على ذلك، كجزء من هذا التمهين، قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الهامة التي تتستخدمها الإدارة في تغيير ما يلي أنتا قمنا بإجراءات التدقيق التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إشراك أخصائي التقييم لدينا لاعتنا في تحدي التقييمات التي تقوم بها الشركة والمنجذبة المستخدمة بما في ذلك التمازن المطبقة على التقييمات; • مبالغ كبيرة من الإيرادات، ونفقات التشغيل، والنفقات الرأسمالية، والمدفوعات الضريبية، وإيرادات توزيعات الأرباح، وما إلى ذلك، المستخدمة في توقعات التدفقات النقدية؛ و • معدلات النمو على المدى الطويل التي يفترضها التقييم في تغيير القيم المستقبلية في التقييم. 	<p>راجع السياسات المحاسبية والإيضاح رقم ٧ للقوائم المالية.</p> <p>كما هو موضح في الإيضاح رقم ٧ للقوائم المالية، قامت الشركة بإعادة تقييم استثماراتها في الأسمى الغير مردحة بناءً على التقييم الذي أحراه مقيم مستقل من خلال استخدام نموذج التدفقات النقدية المحسومة ونموذج صافي الأصول للقيم الأعمالي. نظراً لأن استخدام نموذج التقييم هذا يتطلب من الإدارة وضع تغيرات وافتراضات مهمة، فإن درجة الدائمة والتغريد الذين ينضوي عليه التقييم يزيد إلى حد كبير.</p>	

معلومات أخرى

الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتسمى المعلومات الأخرى كتقرير مجلس الإدارة، وتقرير مدققة وتحليل الإدارة و تقرير حوكمة الشركات ، ولكنها لا تشمل القوائم المالية الموحدة والمنفصلة وتقرير مدققي الحسابات.

إن رأينا في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة لا يعطي المعلومات الأخرى، ولا يعبر عن أي شكل من أشكال التوكيد بشأنها.

فيما يتعلق بأعمال تدقيق القوائم المالية المنفصلة والموحدة، فإن مسؤوليتنا هي الإلزام على المعلومات الأخرى المسئولة إليها سابقاً ودراسة ما إذا كانت غير مطابقة بشكل جوهري مع القوائم المالية المنفصلة والموحدة أو مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو فيما عدا ذلك ما يبدو أنها محرفة بشكل جوهري. وعلى أساس احلاعنا وبراسة المعلومات الأخرى، فإنه إذا اتبينا إلى نتيجة تفيد وجود مخالفات جوهريه بهذه المعلومات الأخرى، فإنه يتبع علينا حيطة الإبلاغ عن هذه الواقعه. غير أنه ليس لدينا ما نقوم بإبلاغ عنه في هذا الحصول.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكمة تقويم المالية الموحدة والمتصلة

تعد الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض التقارير المالية المتصلة والموحدة بشكل عام وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأعادتها وفقاً لمتطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال، والأحكام السارية من قانون الشركات التجارية لسلطنة عمان، وبالنسبة للضوابط الداخلية التي تحدها الإدارة، في ضرورة تشكيلها من إعداد قوائم مالية متصلة وموحدة خالية من أي أخطاء جوهريه، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية المتصلة والموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح - إذا اقتضى الأمر - عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أسس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تتوافق الإدارة تصفيه المجموعة أو إيقاف الشاطئ أو ألا يكون لديها بديل وأقىاسوا القيام بذلك.

أولئك المكلفين بالحكمة هم مسؤولين عن الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدققي الحسابات عن تقييم القوائم المالية الموحدة والمتصلة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تكملة معقولة بشأن ما إذا كانت القوائم المالية المتصلة والموحدة كل خالية بشكل عام من أي أخطاء جوهريه، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ، وأن تقوم باعتماد تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا، إن التكملة المعقولة هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق - التي تتم وفقاً للمعايير التدقيق الدولية - ستكشف دائماً عن المخالفات الجوهريه عند وجودها، إذ أن المخالفات يمكن أن تنشأ عن الغش والخطأ، وتتغير جوهريه سواء بصورة فردية أو في مجموعة، إذا امكن التوقع بشكل معقولة أنها تؤثر على القرارات المالية للمستخدمين المأجوره على أساس تلك القوائم المالية.

كماءما نقوم بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر وجود مخالفات جوهريه في القوائم المالية المتصلة والموحدة، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق لدرء تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومتاسبة لتكون أساساً لرأينا، إن مخاطر عدم اكتشاف مخالفات جوهريه ناتجة عن الغش تتغير أعلى من مخاطر المخالفات الجوهريه الناشئة عن الخطأ، حيث أن الغش قد يتضمن الاحتيال أو التواطؤ أو التزوير أو الحرف المتعذر أو سوء العرض أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.

• الحصول على فهم لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق، من أجل تصميم إجراءات تدقيق تكون مناسبة للظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

• تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومعقولية التقديرات المحاسبية، والإفصاحات المتعلقة بها التي قدمتها الإدارة.

• استخلاص النتائج بشأن ملائمة استخدام الإدارة لأسس الاستمرارية المحاسبية و - على أساس أدلة المراجعة التي حصلنا عليها، ما إذا وجدت شكوك جوهريه تتعلق بأحداث أو أوضاع قد تأثير بشكل كبير حول قدرة المجموعة على الاستمرار بمزاولة تشاطئها، وإذا انتبهنا إلى وجود شكوك كبيرة بشأن قابلية الانتهاء في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة بالقواعد المالية أو إلى تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، ومع أن تناولنا تأثير الأحداث على تاريخ تقريرنا، إلا أن الأحداث أو الأوضاع المستقبلية قد تسبب في توقف المجموعة عن مزاولة تشاطئها.

• تقييم العرض العام والبنية والمحترى للقواعد المالية ، بما في ذلك الإفصاحات، وسا إذا كانت القواعد المالية تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية بطريقة تحقق عرضها عادلاً.

شركة عمان والإمارات للاستثمار القابضة ش.م.ع. و الشركات التابعة لها
تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة والمنفصلة (تابع)

نتواصل مع المكلفين بالحكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بنطاق عملية التدقيق، وتوقيتها، ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بعملة التدقيق.

كما قمنا بتزويد المكلفين بالحكمة ببيان يفيد بأننا قد امتثلنا لمتطلبات قواعد السلوك المهني ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وإبلاغهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، بحسب الأحوال.

من الأمور التي تم تبليغها للمكلفين عن الحكومة، هي التي نرى أنها كانت بالغة الأهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي فهي مسائل هامة تتعلق بالتدقيق. نحن نبين هذه الأمور في تقرير مراجعي الحسابات، ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفشاء العلني عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر في تقريرنا لأن النتائج السلبية المتربعة على القيام بذلك من المتوقع بشكل معقول تفوق فوائد المصلحة العامة لمثل هذا التواصل.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا، أن البيانات المالية المنفصلة والموحدة للشركة الأم والمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، من جميع النواحي الجوهرية، تتوافق مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة لهيئة السوق المالية والأحكام المعمول بها في قانون الشركات التجارية لسلطنة عمان.





ناصر المغيري

رقم الترخيص لـ ١٠٢٤٥٨٧

أبو تمام

(محاسبون قانونيون معتمدون)

٥ مارس ٢٠٢٠ م